

ايضا ما نحصه الاوضح مما يثبت الحصر من اي باسناد القوة الى الثبات فظهر
ان ليس الخميني قد يفتقر الى انقسام الجامع وكنت اقول فظهر ان ليس المراد بالكل
المراد بالجوهر من هذه العقيدة ما يتوصل به كل متروك الى الجمع عند المفارقة لانا يدرك
بتلك الحصر من وهو ظاهر غير ان يدرك ان يقال التوصل الى الجمع انما يكون
باذراك المتوصل به وكيف يتوصل فترى من تلك القوى الى جميع المتطابقات
سكن لا يدرك بها والحوادث ان هذه القوى لا تخص اذراكها بما يتصور به بل تدرك
عند ذلك بعد ان تأخذ من الساتر اليه وهو قوة الخفية باذراكه اذ لا
ولذلك تلك يحكم العقل على الجزئيات ويجعل الجوهر على الكليات وعلم الخيال
على العالم بعد تصور الجوهر اياها بقصور المحسوسات والحكم على الشيء من غير
تصوره فالجامع العقل على هذا ما يتصور بسببه العقل الجامع ولو سبق اليه
الجوهر كونه مدركا له بالخصوص فاخذ منه العقل والجامع والوجود ما يتقال
بسببه وهو ما سبق اليه الخيال كونه محصورا بان كونه اولا لا سبق اليه
العقل كونه مدركا له بالخصوص اليه في اذراكه وهو من اذراكه والجامع في الخيال
هو ما يتعلق بالتصور الى البتة ولو كان غفليا او وهما من اصله ولا يخفى ان
هذا الجواب في الظاهر جازم في مدرك تلك العقيدة اهو ق ما يدرك
بالعقل اى خصوص ما يدركه بالعقل وهكذا بل المراد بالعقل اى بسببه
يقص العقل الاجتماع عن المفارقة سواء كان من مدركه من نفسه او لا وهو
اى بسببه يقص العقل الاجتماع عن المفارقة سواء كان من مدركه من نفسه او لا
وكذا الخافى لان التصادق والتمسك في التعليل الى الجامع العقل له
اذراك العقل ما ذكره المصنف في من الاتحاد والتمسك والتصانيف وان كان
الجامع العقل قد يكون مدركا للجوهر في نوعه وعينه ليس من الصور بل
هو وصف الصورة بل جميع ذلك معان مفعولية انما تكون التماثل جامعا
عقليا والتصانيف وهو جامع كونها مفعولية لان التماثل في نفسه صالح للجمع
فلا احتفال في اذراك العقل وجد الجمع بينهما في اتحاد التصانيف فانه في نفسه
غير صالح لذلك في اذراكه احتفال في انفسه اى الجوهر الذي من شأنه العملية
اه حفيد مفعولية اى مدركه للعقل فاعترضا الذي هو هذا الاعتراض
عند التماثل ضعيف لان الجامع ليس هو نفس العتدين بل لا يفتقر حقيقة
هذا الاعتراض من عرق وفيه نظرا في هذا الجواب لا يتصوره اذراكه
ان هذا من غير بل هو كل لان التصانيف انما هو عاونا على كل شيء وان اردوا
ان تصادق في نفس ان تصانيف التصانيف انما هو ليس في اذراكه
ان امكان من يدركه وان كانت هذه الاسكان جزئيا اى حفيد وقوله ليس

جزئيا اى بالاولى وذلك بالجمع لا بما ذكره المصنف ان جزئيا واجب بان صديق على
تسليم جزئية جدا وقوله ان امكان من يدركه اى لا يتصور بتعدد الازمنة
والاولية ففما ابل ان يتصور انما ابل هذا الخافى لاخذ بهذا المراد يردنا الى
فما وكلام المصنف وان التحكم في ان الجامع من جملة ما يتصل به فترى المصنفين
الساتر ذكرهم وظاهره ان ليس بصورة اى بل وصف لها فان قلت
ان اعتراضه على السلكي يظهر بان كونه لان تصور عينه متصور
وتصوره يدرك على الافراد محدثة خبره جزئيا من الاول انما هو عطف
على تقديره قلت الخافى ان هذا الجواب انما اذا قيل الجامع بين الجزئيين
انما يعبر عنه عرفا ما يصح عطف احدهما على الاخرى ولا يفرق منه
بعض الجامع بين الجزئيين الذي هو صلا الجواب في الاول ان يجاب
بما تقدم بان لا يحد فيهما ذكر مثلا كيف من الجمع ان تعلقه الفرض والتقدير
الذي في الخافى ومنه فاذا قلت حتى صديق وانما صديق وكان التقدير
الاشياء الموصوفة بالتصديق من حيث هو اشياء صديقة كلف الاتحاد والتقدير
حاصل المصنف هذا الشيء وهذا الشيء وضمان ان كان التقدير ان
الجملة الاولى بل يفسر بما يحتمل في اذراكه عطف الاخرى عليه فلا بد من الجامع
في الركنين اهو ق ليس الا في بيان الجامع بين الجزئيين اى بيان حقيقتهم
من حيث هو سم اى قدره مبتدأ او خبر خبره والجملة خبران واستعملها
ضمير الشأن سمره ان وتكرره منه اى السلكي فتوقع الخليل قوله
الذي في قوله ايضا استدراك قوله المصنف في التصانيف والتصانيف لا
يكفي ان يقال بان يكون بين التصانيف اتحاد ولا حصة اى ان يزداد التصانيف
بما فعل من عرق اعرض العلم بها اذ التصانيف في عبارة المصنف عن العلم اذ
لوا يرد به التصانيف كان المصنف بين المدرك اتحاد المصنف وهو يفتقد
بجمله قوله السلكي بين الجزئيين اتحاد والتصانيف فانه لم يقل علم المصنف
لم يرد به المصنف غير الجزئيين لانه جزئيا وهو جرد الشيء في اذراكه
بين نفس الصور والما صم لا بين التصانيف وهذا انما يقوله
على التقدير بين العلم والمعلوم والتحقق انها متحدان بالذات
وانما في تلك الحقائق من الاعتراض كما نرى من حكمة اذ ليس فلا بد من
تأويل كلام المصنف بان يرد بتصويرها ما يتصور اى يكون لادناه في بيان
والجملة بين تصور عينها اى بعض الشيء المتصور عين على ان